

نمو تنمية فاعلة في العراق من أجل استثمار الهبة الديموغرافية

أ.م.د. عيادة سعيد حسين*

المستخلص:

يعد التغير في التركيب العمري للسكان هو نتيجة عمليات ديموغرافية خلال مدة زمنية طويلة نسبياً بسبب تراكم مؤثراتها في مراحل سابقة وشكلت أساساً لعمليات ديموغرافية مهمة ستحصل في السنوات المقبلة، إن مثل هذا التركيب يعكس عمليات ديموغرافية طويلة الأمد قد تكون امتدت إلى أكثر من جيل في المرحلة السابقة له، كما يمكن في الوقت نفسه، الاستشعار بالعمليات الديموغرافية اللاحقة التي تتحكم بتطور السكان في المرحلة القادمة وعلاقتها التكاملية بالتنمية، لاسيما أن التغيرات الديموغرافية ذات طبيعة يمكن التنبؤ بها .

لذلك فالتغير الجاري في السكان حالياً، لاسيما في البلدان العربية ومنها العراق، والذي يتسم بارتفاع حجم السكان في سن العمل مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة (الأطفال وكبار السن) سيؤدي إلى ولوج العراق في عتبة تغير ديموغرافي جديد (وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة يشترط ولوج ظاهرة الهبة الديموغرافية بانتقال نسبة السكان دون سن 15 سنة عن 30 % من إجمالي السكان وألا تزيد نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر عن 15 % من إجمالي عدد السكان)، إن هذا التغير قد تنتج عنه فرصة سانحة للتنمية فيما إذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها على أساس التفاعل بين كفاءتها على مستوى التعليم والمهارات وبين ما تتطلبه عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، وفي ضوء هذه التغيرات الديموغرافية والمدى الذي تستغرقه ينبغي مقارنة مدى انفتاح النافذة الديموغرافية وتوافرها على فرص تنمية كاملة، وبين المحددات والقيود على المستويين المحلي والخارجي والمتمثلة في بناء قدرات رأس المال البشري وتعزيز مهاراته وتمكينها وتوفير فرص عمل مناسبة، فضلاً عن الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في ضوء معايير التنمية البشرية المستدامة. الكلمات الرئيسية:- الهبة الديموغرافية، التنمية الاقتصادية

Towards Of Activity Development In Iraq For Investment The Domegraphic Donation

Ass.prof. DrEyada Saeed Hussien

dr.esaeed@gmail.com

Abstract:

The change in the age structure of the population is the result of demographic processes over a relatively long period of time, because of the accumulation of indicators in previous stages and formed the basis for important demographic operations in the coming years. Such a structure reflects long term demographic

*عضو هيئة تدريسية / جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

processes that may have extended to more than one generation in the previous stage, at the same time, it is possible to sense the subsequent demographic processes that control the development of the population in the next stage and their complementary relationship to development, especially as demographic changes are of a predictable nature.

Therefore, the current change in the population, especially in the Arab countries, including Iraq, which is characterized by an increase in the size of the working age population in comparison to the decline in the size of the dependent age groups (children and the elderly) will lead to Iraq entering the threshold of a new demographic change. (According to the definition of the United Nations, the phenomenon of the demographic gift requires that the proportion of the population under the age of 15 exceeds 30% of the total population and that the proportion of the elderly aged 65 years and above does not exceed 15% of the total population) , this change may result in an opportunity for development if human capacity is built and developed on the basis of interaction between their efficiency at the level of education skills and economic development. In light of these demographic changes and the extent to which they take place, the extent of demographic openness and availability should be approached on the basis of full development opportunities and the constraints and constraints at the local and external levels of building human capital capacities, enhancing and empowering suitable work, as well as optimal investment of available resources in the light of sustainable human development standards.

Keywords: Demographic Donation, Economic Development

□ المقدمة.

إن إدماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان في العملية التنموية يمثل عنصرا مهما وأساسيا ومؤثرا في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية، إذ أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية إلى تحول في منهج وطرق الارتباط بين السكان والتنمية في ضوء تحليل العلاقة المتبادلة والمتشابكة بينهما، إذ تعد دراسة التغيرات السكانية من حيث الحجم والنوع والفئات العمرية اعتمادا على سلسلة زمنية من البيانات والمعلومات ذات أهمية كبيرة في عملية ضبط هذه التغيرات واستثمارها. ولتحقيق هذا الهدف فقد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث رئيسية، ناقش المبحث الأول مفهوم الهبة الديموغرافية ومراحل التحول الديموغرافي، أما المبحث الثاني فقد تضمن مؤشرات التحول الديموغرافي في العراق واتجاهاته، في حين ركز المبحث الثالث على السبل الكفيلة والعناصر الأساسية لتوظيف واستثمار هذه التحولات الديموغرافية .

مشكلة البحث . تتمثل مشكلة البحث بوجود مجموعة من التحديات الناجمة عن اختلال التوازن بين السكان والموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة، والتي تجعل منها مشكلة سكانية وتنموية وبيئية تستدعي تدخل السياسات لتصحيحها .

فرضية البحث . إن الاستعداد لمرحلة الهبة الديموغرافية والتهيؤ لها واستثمارها من خلال معالجة الظواهر السلبية في المجتمع والتي من أبرزها ظاهرتا الفقر والبطالة وتحسين وتطوير القطاعات المولدة لفرص العمل والإنتاج وتنمية الموارد البشرية .

هدف البحث . يهدف البحث إلى التأكيد على أن التغيرات الديموغرافية باتجاه الزيادات في عدد السكان في سن العمل تمثل فرصة تنموية يمكن أن تقود إلى عملية التطور والازدهار، إذا ما أحسن استغلالها على أساس اعتمادها كمنهج تنموي يقوم على الموازنة بين السكان والتنمية .

منهج البحث . لغرض التوصل إلى أهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة طبيعة التحولات الديموغرافية وتحليل ظاهرة الهبة الديموغرافية وما هي أهم التغيرات التي تجري على الفئات العمرية للسكان وصولاً إلى مدى انفتاح النافذة الديموغرافية باستعمال البيانات المتعلقة بالسكان خلال مدد زمنية سابقة والتوقعات المستقبلية بحجم هذه التغيرات وباعتماد على عدد من الجداول الإحصائية والأشكال البيانية .

المبحث الأول/ مفهوم الهبة الديموغرافية ومراحل التحول الديموغرافي

1.1. مفهوم الهبة الديموغرافية .

يشير هذا المفهوم إلى التحول الديموغرافي في السكان نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبية من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر⁽¹⁾، أي أن معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً في الفئة (15-64) سنة يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية الأخرى (الفئات المعالة) وهم صغار السن (دون سن 15 سنة) وكبار السن (65 سنة فأكثر)، كما أن هذا المفهوم يشير إلى الكيفية التي يمكن بواسطتها للمجتمعات النامية أن تجعل منها نقطة تحول إلى مرحلة جديدة تنسم بارتفاع وتيرة النمو عن طريق الانتفاع من النسب المرتفعة والمتنظرة من صغار السن في السنوات القادمة، وهذا يتيح استثمار الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين عن طريق زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية من التنمية وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية. فالهبة الديموغرافية هي في حقيقتها مجموعة من التغيرات الإيجابية في المجتمع التي تصاحب وتتبع التحولات الديموغرافية ومنها التحول إلى أسرة صغيرة الحجم، فعندما يتجه حجم الأسرة نحو التناقص التدريجي، لاسيما عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال، يدخل المجتمع في مرحلة يبدأ خلالها معدل نمو السكان في سن العمل بتجاوز معدل نمو الفئات المعالة، ولذا لا تتحقق مثل هذه الفرصة إلا إذا تواصل واستدام الانخفاض في معدلات الإنجاب، كما أن الفرصة الديموغرافية لا تؤدي ثمارها بنفسها، بل تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

وطبقا لتعريف الأمم المتحدة للهبة الديموغرافية (أن لا تقل نسبة السكان الذين أعمارهم أقل من 15 سنة) عن نسبة (30%) من إجمالي السكان وأن لا تزيد نسبة كبار السن (65) سنة فأكثر عن (15%) من السكان، وبالتالي تصل نسبة السكان في سن العمل إلى (65 - 70)% من إجمالي السكان، ومن هذا المنظور يمكن القول بأن العراق لن يدخل النافذة الديموغرافية إلا بحلول المدة (2030 - 2035) .

إن دخول العراق الهبة الديموغرافية خلال تلك المدة يعني تزايد أعداد السكان في سن العمل ما يولد ضغوطا على سوق العمل يستوجب معه زيادة فعلية في عدد الداخلين إلى سوق العمل وإلا ستكون هناك أعداد كبيرة من السكان خارج قوة العمل، ما يولد بطالة وزيادة في أعداد الفقراء، وهذه ستزيد نسبة المعالين في الاقتصاد خلال انفتاح النافذة الديموغرافية وفي المستقبل بعد أن يصبحوا في عداد كبار السن (65) سنة فأكثر .

ولما كانت الهبة الديموغرافية بطبيعتها هبة مؤقتة، إذ إنها تستمر لمدة تتراوح بين (25 - 30) سنة فإنه يجب عدم التفريط بها، بل يجب العمل على توظيفها لدفع عجلة التنمية وزيادة معدلات التوظيف ومكافحة البطالة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

- 1- تشجيع ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة .
- 2- تمويل القروض الصغيرة ومتناهية الصغر والاهتمام بتمويل الفئات الاجتماعية المهمشة لتحفيزها للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية .
- 3- تطوير الإدارة الحكومية وتطوير سياسات العمل وتخطيط القوى العاملة .
- 4- توفير الدعم السياسي والفني والمؤسسي لعملية الاستفادة من الهبة الديموغرافية .
- 5- إدماج المتغيرات السكانية في خطط التنمية .

لقد أجريت دراسات ميدانية عديدة لمعرفة الآثار الإيجابية الاقتصادية للهبة الديموغرافية في المجتمعات التي ظهرت فيها الهبة الديموغرافية نتيجة التغيرات في الهياكل العمرية، وقد أجمعت هذه الدراسات على التأثير الإيجابي في تسريع النمو الاقتصادي في هذه الدول، ففي عام 2002 قام (Kavaneetham) بإجراء دراسة قياسية لسلاسل زمنية للمدة (1950-1992) من أجل تقدير العلاقة بين الهبة الديموغرافية والمتمثلة في زيادة نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة صغار السن والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا وقد كانت نتائج هذه الدراسة بأن للهبة الديموغرافية تأثيرا إيجابيا في اقتصاد جميع الدول قيد الدراسة باستثناء الفلبين⁽²⁾.

إن تجربة بلدان شرق آسيا تشير إلى أن التغيرات السكانية والمتمثلة بارتفاع حجم السكان في سن العمل قد أسهمت بنحو (50%) تقريبا من النمو الاقتصادي لهذه البلدان عندما مرت بمرحلة الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة) للمدة بين عامي (1965 و 1995)⁽³⁾، إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمعدل سنوي بلغ (6%) بين العاميين أعلاه، ويعود السبب في هذا الارتفاع في النمو

الاقتصادي إلى التغير في نسبة السكان العاملين إلى السكان المعالين والسلوك الادخاري العقلاني الذي أدى إلى معدلات ادخار عالية قدرت بنحو (30-45) %، ومن ثم تحويل هذه الادخارات إلى استثمارات منتجة، إذ ارتفعت أعداد العاملين مقابل انخفاض معدلات الإعالة السنوية على مدى 25 عاما وتزامن ذلك مع تحسن في نوعية الأنظمة التعليمية وجعلها مرنة بالاستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية، إذ استطاع نظام التعليم من توفير أيد عاملة ماهرة ومؤهلة استطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأخرى في السوق العالمية، ما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية وعزز قدرة هذه البلدان على زيادة إنتاجها، ويلاحظ أن نمو السكان في سن العمل بلغ (2.4 %) سنويا وكان أسرع بأربع مرات من نمو السكان المعالين خلال المدة نفسها (4).

إن الطبيعة الأساسية للهبة الديموغرافية تتصف بأنها محدودة زمنيا وتمثل بالتالي فرصة تنموية تاريخية قد لا تتكرر، فهي لا تتاح إلا مرة واحدة كل (25-30) عاما، ثم ما تلبث أن تتبدد حين تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى، إذ تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية إلى خارج القوة البشرية (كبار السن) دون أن يحل محلها عدد مساو، ويستنتج من ذلك أن الدورة الديموغرافية سوف تتجه في وقت ما إلى اتجاه معاكس بحيث تتجه باتجاه نمو فئة المعالين على حساب الفئات الأخرى وعندئذ تعود معدلات الإعالة والإنفاق إلى الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي وهو ما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة بارتفاع حجم السكان فئة (كبار السن) من خلال الضغط على نظام الضمان الصحي والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان في سن العمل.

لهذا تبرز أهمية معرفة توقيت انفتاح النافذة واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة الديموغرافية ومحاولة تسريع هذا الانفتاح عندما يكون محدودا عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية في إطار من التكامل بين السكان والتنمية .

ويمكن أن تصنف الهبة الديموغرافية إلى مستويين :

الأول: الهبة الديموغرافية البسيطة : وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل، فكلما تباين أو ارتفع الفرق بينهما أدى ذلك إلى زيادة إسهام الهبة الديموغرافية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إلى زيادة حصة الفرد من هذا الناتج .

الثاني: الهبة الديموغرافية المضاعفة: وهي الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل ويطلق عليها بالمضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافا إليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل.

2.1. مراحل التحول الديموغرافي .

يعرف التحول الديموغرافي بأنه صيرورة مستمرة تمر بها جميع المجتمعات البشرية على الرغم من اختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن تطول المدة الزمنية لها أو تقصر تبعاً لدرجة تطور البنية الاقتصادية - الاجتماعية لهذه المجتمعات .

لقد دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلي الولادات والوفيات الخام في البلدان الصناعية خلال القرنين الماضيين إلى بلورة أنموذج نظري يسعى إلى تفسير تطور ونمو السكان عبر الزمن عرف بنظرية التحول الديموغرافي، إذ تشرح هذه النظرية العلاقة بين معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام. وبالرغم من محاولات أدولف لاندري (1909-1934) وورن ثومبسون عام (1929) وكنغسلي دايفس عام (1945)، فقد كان للباحث فرانك نوتشتين الفضل في نشرها عام (1953)⁽⁵⁾، والتي صاغها بشكل واضح من خلال ربط المتغير السببي بين المستوى المرتفع للخصوبة والمستوى المرتفع للوفيات. ووفقاً لهذه النظرية فهناك أربع مراحل للتحول الديموغرافي تمر بها المجتمعات البشرية:

المرحلة الأولى: تمتاز هذه المرحلة بارتفاع المعدل العام لكل من الولادات والوفيات وبكونها بطيئة وقريبة إلى الثبات وتبرز بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي التقليدي المتخلف .

المرحلة الثانية: تمتاز بسرعة نمو السكان نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة أسرع من هبوط معدل الولادات بسبب تحسن الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية، إذ إن الدول الصناعية المتقدمة قد مرت بهذه المرحلة واستمرت مدة طويلة قاربت قرن كاملاً، أما الدول النامية فكان دخولها لهذه المرحلة سريعاً مستفيدة من التقدم الحاصل في مجالات الطب العلاجي والوقائي، إذ وصل معدل النمو السكاني فيها إلى أكثر من (2%) .

المرحلة الثالثة: يبدأ النمو السكاني في هذه المرحلة في الانخفاض التدريجي نتيجة هبوط معدل الولادات (معدل النمو بين 1% - 2% سنوياً)، وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية.⁽⁶⁾ .

المرحلة الرابعة : يمتاز النمو في هذه المرحلة بكونه متدرجاً في الانخفاض ويسود نمط الأسرة صغيرة الحجم، وتمتاز المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بانفتاح النافذة الديموغرافية فيها، إذ يصل معدل النمو إلى أقل من (1%) سنوياً⁽⁷⁾ .

وعند مقارنة هذه المراحل لنظرية التحول الديموغرافي بصورة عامة في الدول العربية، يلاحظ أن مرحلتها الأولى استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ تميزت بارتفاع معدلات الولادات والوفيات وكانت الفجوة بينهما محدودة جداً ومعدل النمو السكاني بطيئاً جداً، أما **المرحلة الثانية** فقد استمرت إلى نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي في معظم الدول العربية وشهدت ارتفاعاً كبيراً في معدل النمو السكاني إلى أكثر من (3% - 4%) سنوياً، وقد وصفت تلك المرحلة بـ (مرحلة الانفجار الديموغرافي)، أما **المرحلة الثالثة** فكان نطاقها بطيئاً وبحود ضيقة ويمكن عد نهاية

عقد الثمانينات البداية الحقيقية لهذه المرحلة ، إذ بدأت معدلات الولادات بالانخفاض التدريجي مع حصول بعض التقدم في المجالات الاجتماعية والثقافية ، فضلا عن التحولات الاقتصادية ، أما المرحلة الرابعة فيمكننا القول بأنها تمتاز بعدم انخراط التحول الديموغرافي في البلدان العربية في إطار التطور الشامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لذا فإن معظم الدول العربية لم تدخل هذه المرحلة لحد الآن ، إذ كان هذا التحول نتيجة تحسن الأوضاع الصحية العامة وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع ، علما أن الدول العربية غير متجانسة سكانياً، إذ توجد بينها اختلافات كبيرة طبقاً للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .

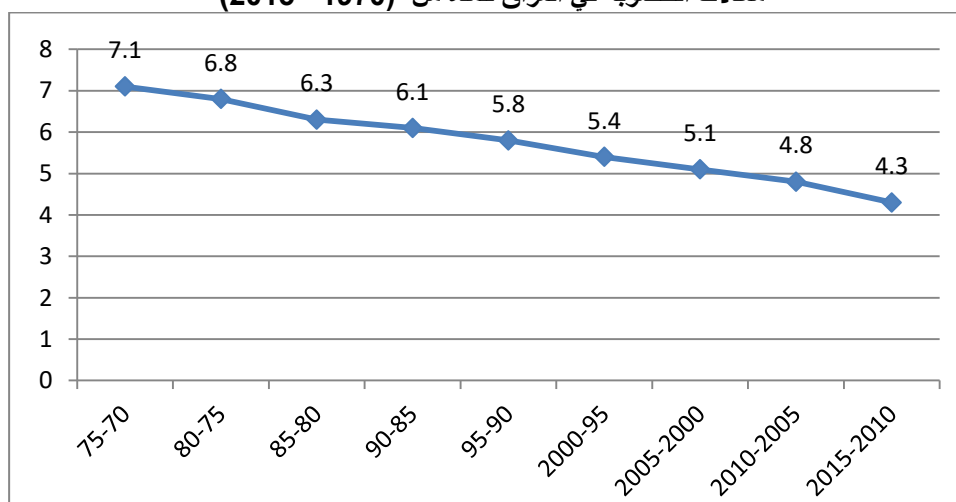
المبحث الثاني / مؤشرات التحول الديموغرافي في العراق واتجاهاته

1.2 مؤشرات التحول الديموغرافي .

1.1.2 معدلات الخصوبة .

تعد الخصوبة من أهم المكونات المقررة للنمو السكاني ويختلف تطورها ومستواها من مجتمع لآخر وبحسب خصائص تلك المجتمعات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية ، سياسية كانت أم ثقافية ويقاس معدل الخصوبة بمتوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لامرأة أثناء حياتها ، وفي العراق بلغ معدل الخصوبة في عام 2006 (4,3) ولادة ، ثم (4) ولادات حسب التقديرات الإحصائية لعام 2015 مسجلاً انخفاض واضحاً مقارنة ب (5,7) ولادة في عام 1997⁽¹⁴⁾ ، وكما في الشكل الآتي :

شكل (1)
معدلات الخصوبة في العراق للمدة من (1970 - 2015)



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1) .

وبالرغم من هذا الانخفاض، إلا أنه كان أقل مقارنة بدول مثل لبنان (1,86) ولادة وتونس (2,4) ولادة والمغرب (2,3) ولادة، وعند مقارنة هذا المعدل بدول العالم فإنه يزيد بنحو (65%) عن المعدل العالمي (2,7) ولادة، أما معدل الخصوبة الكلية للدول النامية والدول متوسطة التنمية البشرية فقد انخفض إلى (2,9) ولادة، و(2,5) ولادة خلال المدة من (2000-2005) على التوالي⁽¹⁵⁾، لذلك فإن العراق يصنف بأنه من الدول المرتفعة الخصوبة بالرغم من اتجاه هذا المعدل إلى الانخفاض، كما يتضح ذلك من (جدول -1).

جدول (1)

معدلات الخصوبة العمرية حسب الفئات العمرية للسنوات 1997، 2006، 2012، 2015

فئات العمر	الخصوبة العمرية عام 1997	الخصوبة العمرية عام 2006	الخصوبة العمرية عام 2012	الخصوبة العمرية عام 2015
19-15	56,2	68	485,30	188,34
24-20	210	187	482,67	488,06
29-25	276,2	221	480,01	491,94
34-30	257,9	188	498,38	499,09
39-35	196,5	136	510,01	503,99
44-40	101,4	56	490,82	509,08
49-45	31	9	509,38	513,17

المصدر: 1- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، شباط 2011، ص2
2- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، 2012 و 2015.

إن استمرار هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة سيؤدي إلى تغييرات في التركيب العمري للسكان، مما يجعل العراق على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وبالتالي الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية، أي تحول المجتمع من وضع إلى وضع آخر، إذ تتجاوز فيه نسبة السكان النشطين اقتصادياً (15-64) سنة، معدل النمو للفئات السكانية المعالة والتي يمثلها صغار السن (أقل من 15 سنة) وكبار السن (65 فأكثر). إن انخفاض معدلات الإعالة سيزيد من معدلات الادخار، مما يدعم فرص الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل وهذا يتيح من ناحية أخرى تحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة، إلا أن ذلك يبقى مرتبطاً بتوفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على استثمار المدخرات وتوجيهها، فزيادة السكان في سن العمل يكون ذا آثار إيجابية من خلال التشغيل وتوفير فرص عمل متنوعة وقد يكون أثرها سلبياً في حالة عجز الاقتصاد العراقي من استيعاب الزيادة في قوة العمل.

2.1.2. معدلات الولادات والوفيات.

ترتبط معدلات الخصوبة بارتفاع وفيات الأطفال، فارتفاع معدلات وفيات الأطفال سيدفع إلى الزيادة في المواليد للتعويض عن وفاة بعضهم من ناحية ولضمان بقاء عدد ملائم منهم من ناحية أخرى ويمكن ملاحظة أن انخفاض معدل الوفيات، يوازيه أيضاً انخفاضاً في معدل الولادات، إذ إن تخفيض المعدلات العالية لوفيات الأطفال والمربط بالصحة الإنجابية سيقول من الحاجة إلى الزيادة الكبيرة في الإنجاب.

ويشير الجدول (4) إلى أن هنالك تبايناً في معدلات الوفاة للأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة فبعد أن كان معدل وفيات الأطفال الرضع (50) طفلاً لكل ألف مولود عام 1990 ارتفع إلى (101) طفل عام 1999، ومن ثم انخفض هذا المعدل إلى (35) وفاة لكل ألف مولود عام 2006 ليستمر هذا الاتجاه في الانخفاض في الأعوام التالية ليبلغ (18) وفاة لكل ألف مولود عام 2016، وبالرغم من هذا الانخفاض المستمر لهذه النسب إلا أنها لازالت مرتفعة بالمقارنة ببعض الدول العربية كالكويت (11) وفاة لكل ألف مولود لعام 2007. وكذلك الحال بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر، فقد بلغ في الإمارات العربية المتحدة (11) وفاة ، وفي قطر (11.5) وفاة لعام 2007 .

جدول (2)

وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر في العراق (لكل ألف مولود حي) لسنوات مختلفة

السنة	1990	1999	2006	2010	2012	2014	2015	2016
معدل الوفيات	50	101	35	30	28	17,3	19,0	18,1
الأطفال الرضع	62	122	41	38	36	21,7	25,2	22,7
الأطفال دون الخامسة								

المصدر :الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات متفرقة لوزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق .

أما فيما يتعلق بمعدل المواليد الخام فقد انخفض هذا المعدل عن مستوياته السابقة لعام 1997 والذي بلغ (40) مولوداً لكل ألف نسمة انخفض إلى (38.5) عام 2000، ليصل إلى (30.1) لكل ألف نسمة عام 2017، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد ارتفع هذا المعدل من (10,7) شخص لكل 1000 نسمة عام 1997 إلى (11) شخص لكل ألف نسمة عام 2000 ليصل إلى (11.4) في عام 2007، أي بمعدل زيادة قدرها (5.6%) خلال المدة (1997-2007)، ولينخفض إلى (9,1) في عام 2017، والجدول (5) يوضح معدل الولادات والوفيات الخام في العراق للمدة (1997-2017).

جدول (3)

معدل الولادات والوفيات الخام في العراق للمدة (1997-2017)

السنة	معدل الولادات الخام	معدل الوفيات الخام
1997	40,0	10,7
1998	39,6	10,9
1999	39,3	10,9
2000	38,9	11,0
2001	38,6	11,0
2002	38,2	11,0
2003	37,8	11,1
2004	37,4	11,2
2005	37,1	11,3
2006	36,7	11,3
2007	36,3	11,4
2008	33,14	9,2
2009	32,73	9,2
2010	32, 32	9,2
2011	31, 91	4,55
2012	31, 50	4,55
2013	31,09	4,55
2014	34	9,4
2015	33,6	10,7
2016	33,2	10,6
2017	30,1	9,1

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الإحصائية السنوية .

3.1.2. معدلات الإحلال.

أما بالنسبة لمعدل الإحلال الإجمالي* فقد انخفض بشكل طفيف خلال المدة (1997-2017)، إذ انخفض هذا المعدل من (2.87) طفلة عام 1997 إلى (2.48) طفلة عام 2017، أي بنسبة (11,7%) بينما انخفض معدل الإحلال الصافي* من (2,35) طفلة عام 1997 إلى (2,07) طفلة عام 2017، أي بنسبة (13,6%) .

جدول (4)
معدل الإحلال الإجمالي والصافي للعراق للمدة (2017-1997)

السنة	معدل الإحلال الإجمالي	معدل الإحلال الصافي
1997	2,78	2,35
1998	2,83	2,32
1999	2,80	2,29
2000	2,77	2,29
2001	2,74	2,22
2002	2,70	2,19
2003	2,67	2,16
2004	2,64	2,12
2005	2,60	2,09
2006	2,57	2,06
2007	2,54	2,03
2008	2,53	2,03
2009	2,53	2,03
2010	2,52	2,02
2011	2,52	2,02
2012	2,51	2,02
2013	2,52	2,02
2014	2,73	2,04
2015	2,76	2,06
2016	2,76	2,07
2017	2,48	2,07

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات السنوية 1997 - 2017 .

2.2. اتجاهات التحول الديموغرافي .

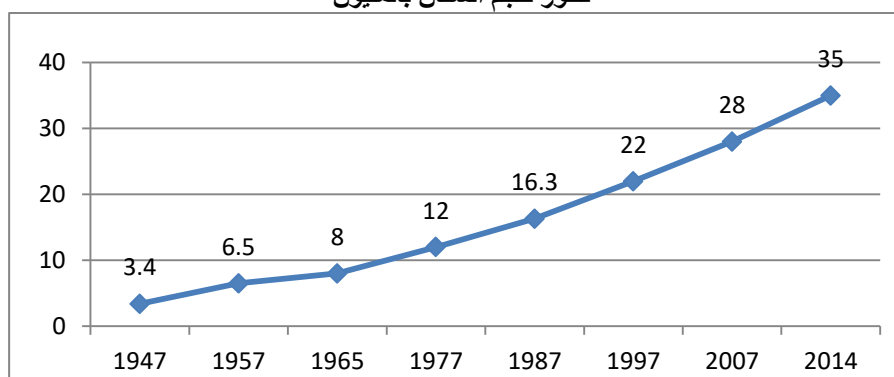
1.2.2. تطور حجم ونمو السكان .

شهد نمو السكان في العراق تطوراً سريعاً ومتواصلاً ومنتظماً، إذ تشير البيانات الإحصائية بأن عدد السكان تضاعف ثلاث مرات تقريباً منذ بداية منتصف القرن الماضي وبزيادة حوالي أربعة ملايين نسمة في كل عقد من الزمن⁽⁸⁾، ولم تتأثر الأرقام المطلقة للزيادات السكانية بالتقدم أو التراجع الذي شهده الاقتصاد

العراقي خلال المراحل الزمنية المتعاقبة وهذا ما أكدته النتائج الخمسة للتعدادات السكانية والتي أجريت في العراق ابتداء من أول تعداد عام 1947، لغاية آخر تعداد عام 1997، فضلا عن المسوحات السكانية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء منذ عام 2003 ،ويبين الشكل (1) تطور حجم السكان منذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم، إذ بلغ عدد السكان الإجمالي (6,5) مليون نسمة عام 1957 بعد أن كان (3,9) عام 1947، ثم ارتفع إلى (8) مليون نسمة عام 1965 وإلى (12) مليون نسمة عام 1977 وإلى (16,3) مليون نسمة عام 1987 وإلى (22) مليون نسمة عام 1997، ووفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي التي أصدرتها عام 2009، بلغ عدد سكان العراق (31,6) مليون نسمة، في حين بلغت التقديرات لعام 2015 نحو (36) مليون نسمة بواقع 51 % ذكور، 49 % إناث وزيادة (5) مليون نسمة عن إحصاء عام 2009. كما بلغت تقديرات وزارة التخطيط لعدد السكان في عام 2017 (37, 39,519) مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني مقداره (61,2) % ، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العراق حوالي (45) مليون نسمة بحلول عام 2025، وأنه سيزداد بمعدل ثمانية ملايين نسمة تقريبا كل عشر سنوات بعد ذلك.⁽⁹⁾

شكل (2)

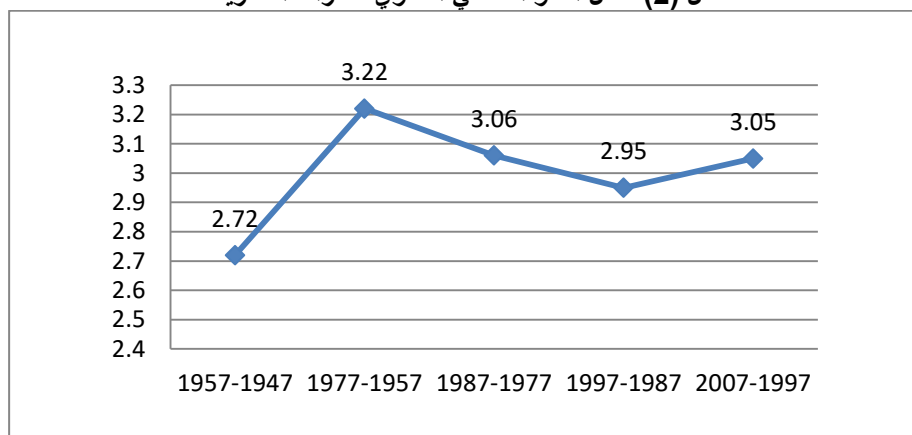
تطور حجم السكان بالمليون



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على التعدادات السكانية في العراق للأعوام 1947 لغاية آخر تعداد عام للسكان عام 1997 ، والمسوحات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء بعد عام 2003 .

من خلال الشكل (2) يظهر أن أعلى معدل للنمو السكاني السنوي قد سجل في المدة (1957-1977) إذ بلغ هذا المعدل (3,2%) ثم انخفض إلى (3%) واستقر بعد ذلك في الفترات الزمنية اللاحقة، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل المرتفع إلى (2,61%) عام 2017، إلا أنه لا يزال مرتقعا مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، ما يعني أنه ستكون هناك تحديات كبيرة في توفير ومضاعفة الموارد وتلبية المتطلبات والاحتياجات المختلفة والمتعددة لهذه الأعداد المتزايدة من السكان في المستقبل .

شكل (2) معدل النمو السكاني السنوي للفترات العشرية



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على التعدادات السكانية في العراق .

2.2.2. التركيب النوعي للسكان .

قدر عدد سكان العراق عام 2009 حوالي (31,9) مليون نسمة من بينهم (16,1) مليون ذكور والباقي إناث، وبلغت نسبة النوع (101) ذكر لكل (100) أنثى، وهذه النسبة تكاد تقترب من متوسط نسبة النوع في معظم البلدان العربية، إذ تبلغ على سبيل المثال 102 للسكان في سلطنة عمان حسب تعداد عام 2003، أما على مستوى العالم فتبلغ 106. وتعد نسبة النوع دليلاً على التوازن الديموغرافي، وتتفاوت نسبة النوع شأنها في ذلك شأن الخصائص السكانية الأخرى من مدة لأخرى، ومن محافظة لأخرى تبعاً لعوامل الهجرة الداخلية والخارجية، إذ بلغت نسبة النوع في تعداد عام 1997 حوالي 99, 4 ذكر لكل 100 أنثى .

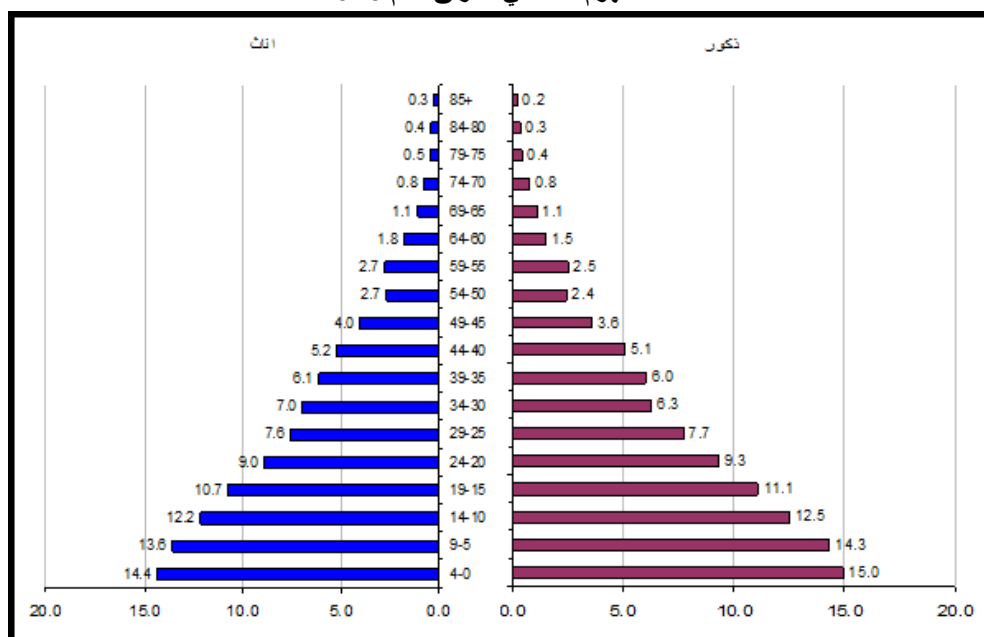
3.2.2. التركيب العمري للسكان .

يحدد التركيب العمري للسكان حجم القوى البشرية المتاحة والذي تتحدد في ضوءه أعباء الإعالة والتمتع من قوة العمل وحجمها وتركيبها، كما تتحدد على أساسه مستويات الإنفاق والادخار وأنماط الاستهلاك من السلع والخدمات في المجتمع، ويشير واقع التركيب العمري لسكان العراق إلى أن المجتمع العراقي ما يزال من المجتمعات التي تتصف بفتوة سكانها، إذ توجد حالياً نسبة عالية من الأطفال والمراهقين والشباب بين السكان، وأن أكثر من ثلثي سكان العراق (67,6)% هم اليوم دون سن الثلاثين من العمر حسب البيانات الصادرة عن المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2015. لقد شهد التركيب العمري للسكان تغيرات ملموسة في العقود الثلاثة الأخيرة ومن أهم ملامح هذا التغير هي تراجع نسبة النمو للفئة العمرية (أقل من 15 سنة)، لصالح تزايد نسبة السكان في سن العمل (15- 64) سنة. وعلى الرغم من ذلك فإن اتساع قاعدة الهرم السكاني المبين في الشكل (1) يشير إلى أن حوالي اثنين من كل خمسة أشخاص (39,8)% من السكان هم من الأطفال دون سن (15) سنة، مقارنة بنصف هذا الرقم أو أقل في المجتمعات المتقدمة⁽³⁾. ويشكل الأطفال بعمر أقل من (5) سنوات حوالي (14,9)% من

مجموع السكان لعام 2015، وهي أعلى من نسبة الأطفال بعمر (5-9) سنوات والتي بلغت نحو (11,8)% للعام نفسه، بالرغم من انخفاض الخصوبة والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع عدد النساء في سن الإنجاب (15-49) سنة، لدخول نساء جدد إلى فئة سن الإنجاب بعد أن كانت أعمارهن سابقاً أقل من (15) سنة، وأصبحت أعمارهن حالياً ضمن هذه الفئة العمرية، وهذا يسمى بالقوة الدافعة للسكان، إذ بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب (1, 49)% من مجموع السكان الإناث عام 2015 أما نسبة السكان في سن (15-64) سنة فتتمثل نسبة (57)% من مجموع السكان في عام 2009، ارتفعت إلى (58)% في عام 2015، إن زيادة نسبة هذه الفئة العمرية من السكان تعني زيادة السكان النشطين اقتصادياً، الأمر الذي ينبئ بتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية متى ما ارتفعت معدلات التشغيل وإنتاجية العاملين، أما الفئة العمرية (65) فأكثر فإنها شكلت نسبة (3,1)% من إجمالي السكان في العام 2015، وهذه الفئة مع فئة صغار السن دون سن (15) سنة تشكل فئة المعالين من السكان والتي بلغت نسبتها (43,3)% للعام المذكور، وبالتالي كلما انخفضت نسبة هذه الفئة، انخفض معدل الإعالة، والذي بلغ نسبة (76)% عام 2009⁽¹⁰⁾. بعد أن كان (80)% عام 2005، إن انخفاض نسبة الإعالة يساعد على زيادة معدلات الادخار، ويعطي فرصة للاستثمار المحلي ومن ثم التشغيل والنمو بما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة مستويات التنمية، إلا أن ذلك يبقى مرتبطاً بتوافر المؤسسات والأسواق المالية، وتوجيه هذه المدخرات نحو استثمارات منتجة .

إن نسبة الأطفال الحالية المرتفعة تؤثر توقع المزيد من النمو السريع في أعداد الشباب وفي قوة العمل من جهة، وفي عدد السكان في المستقبل من جهة أخرى، بسبب التزايد السريع المنتظر في عدد النساء في سن الإنجاب، إن تناقص نسبة الأطفال في العراق لا يعني حصول تناقص في عددهم، بل على العكس من ذلك فقد تضاعف عددهم من (6-12) مليون نسمة بين عامي (1977 - 2007). أما كبار السن (65) سنة فمن المتوقع أن ترتفع نسبتهم الحالية البالغة (3,1)% من سكان العراق بحلول عام 2025، إذا بقيت الخصوبة على وضعها الحالي، ولكن أعدادهم سوف تتضاعف مع حلول العام المذكور مقترية من (2,5) مليون نسمة .

شكل (3)
الهرم السكاني للعراق لعام 2015



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على تقديرات السكان لعام 2015، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

2.2.4. التوزيع البيئي للسكان .

تؤشر البيانات الإحصائية في العراق إلى أن نسبة سكان الحضر قد فاقت نسبة سكان الريف ، إذ شكلت نسبة سكان الحضر (75%) من مجموع السكان ، بينما شكلت نسبة سكان الريف (25%) عام 1997 ارتفعت هذه النسبة لسكان الحضر عام 2005 وبنسبة (78.8%) بينما كانت لسكان الريف (22.2%)⁽¹²⁾، وفي عام 2015 بلغ عدد سكان الحضر (25,824,250) مليون نسمة شكلت نسبتهم (69,9)% من إجمالي السكان، بينما بلغ عدد سكان الريف (109,11,464) مليون نسمة وبنسبة (30,1)% من إجمالي سكان العراق، وكان لآليات توزيع الاستثمارات وغياب البعد المكاني للسياسات الإنمائية المتبعة في المراحل السابقة أثرها الكبير على حركة السكان الداخلية (عامل الهجرة الداخلية) وتحديد ملامح التوزيع البيئي للسكان، كما أن حركة النزوح والهجرة الجماعية القسرية التي لحقت بعدد من المحافظات العراقية بعد استيلاء المذاهب الإرهابية عليها في منتصف عام 2014 ولغاية نهاية عام 2017، أدى إلى حدوث خلل كبير في التوزيع البيئي للسكان، مما يستوجب إعادة النظر بالإحصائيات السابقة، وعدم الاعتماد على الإسقاطات السكانية عند احتساب عدد السكان في العراق مستقبلاً، لاسيما أن أغلب المهجرين لم تتم عودتهم لحد الآن في ظل غياب الظروف الحياتية الملائمة للسكن وفقدان أغلبهم للمأوى ومستلزمات العيش البسيطة .

2.2-5. السكان النشطون اقتصاديا .

تمثل حدود الفئة العمرية (15-64) سنة قوة العمل المتاحة في الاقتصاد ويمكن أن يتم تقسيمهم إلى السكان العاملين فعلا والسكان العاطلين عن العمل في ضوء نشاطهم الأساسي ، وتشير الإحصائيات السكانية أن نسبة النشاط الاقتصادي* بلغت (23,5%) في عام 1977 من إجمالي السكان، ارتفعت إلى (24,8%) في عام 1987 ثم انخفضت لتصل إلى (23%) عام 1997، إلا أن هذه النسبة شهدت تغيرا باتجاه الارتفاع بعد عام 2003، إذ وصلت إلى (29%) عام 2008، ثم عادت لتتخف إلى (20) % عام 2015. إن انخفاض نسبة النشاط الاقتصادي للسكان على الرغم من ارتفاعها بشكل طفيف بعد عام 2003 مقارنة بالنسب الدولية، جاء نتيجة لتدهور وانحسار الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات وعدم توفر فرص عمل للسكان في سن العمل، لاسيما التي تدخل سوق العمل لأول مرة، ما قلل إلى حد كبير من إمكانية تحسين نسبة إسهام السكان النشطين اقتصاديا بعد عام 2003، هذا من جانب ومن جانب آخر وللظروف ذاتها، فقد شهد معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان في سن العمل انخفاضا في عام 1997 وبنسبة (42,5%) بعد أن بلغ (45,2%) في عام 1987 ليعاود الارتفاع النسبي البسيط بعد عام 2003 ليصل إلى (52%) عام 2008⁽¹³⁾، ثم ليعاود الانخفاض مرة أخرى عام 2016 ليبلغ (42, 7) %⁽¹⁴⁾ .

إن هذه النسب تشير وبصورة واضحة إلى انخفاض مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الاقتصادي إلى النصف تقريبا وهذا يفسر ويؤكد على وجود ظاهرة البطالة في قوة العمل الفعلية المتاحة إذ تفاقمت معدلات البطالة وبصورة كبيرة، فبلغ هذا المعدل (28%) عام 2003 ثم تراجع إلى (18%) عام 2006 وإلى (15%) عام 2008، وإلى (13) % عام 2015، وعند المقارنة بين الحضر والريف نجد أن معدل البطالة قد تراجع في الحضر من (30%) عام 2003 إلى (15%) عام 2008، بينما انخفضت في الريف من (25%) عام 2003 إلى نحو (13%) عام 2008 (جدول 5-)، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن هذه النسب تعد مرتفعة عند مقارنتها بالدول المتقدمة .

جدول (5)

معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للسنوات (2014-2003)

السنة	حضر (%)			ريف (%)			مجموع (%)		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2003	31,1	22,3	30,0	28,9	6,7	25,4	30,2	16,0	28,1
2004	28,3	22,4	27,7	31,2	3,1	25,7	29,4	15,0	26,8
2005	18,6	22,7	19,3	20,2	6,2	16,9	19,2	14,2	18,0
2006	19,7	37,4	22,9	15,0	8,0	13,2	16,2	22,7	17,5
2007	11,4	14,7	11,9	12,3	5,0	11,0	11,7	11,7	11,7
2008	13,7	25,0	15,2	15,2	8,4	13,4	14,3	19,7	15,3
2009	---	---	---	---	---	---	---	---	14,0
2010	---	---	---	---	---	---	---	---	12,0
2011	---	---	---	---	---	---	---	---	11,1
2012	---	---	---	---	---	---	---	---	11,9
2013	---	---	---	---	---	---	---	---	11,0
2014	---	---	---	---	---	---	---	---	10,6

المصدر :وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل والبطالة في العراق للسنوات 2003 - 2014 باستثناء إقليم كردستان.

أما من ناحية توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب الجنس، فقد شكلت نسبة إسهام الذكور (50,6%) ونسبة الإناث (49,4%) لعام 2014، مما يدل على ارتفاع نسبة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل .

جدول (6)

السكان والسكان في سن العمل والنشطين اقتصادياً ومعدل النشاط الاقتصادي للسنوات 2015-2002

السنة	الجنس	السكان (مليون)	السكان في سن العمل (مليون)	السكان النشطين اقتصادياً (مليون)	السكان النشطين في سن العمل (مليون)	نسبة السكان في سن العمل الى السكاني (%)	معدل النشاط الاقتصادي (%)	السكان النشطين في سن العمل / السكان في سن العمل (%)
2002	ذكور	12,8	6,7	5,7	5,5	52,3	44,6	82,3
	إناث	12,7	6,6	1,2	1,1	52,3	9,4	17,5
	مجموع	25,5	13,3	6,9	6,6	53,4	27,0	49,0
2004	ذكور	13,6	7,2	6,1	5,9	53,9	45,1	81,8
	إناث	13,5	7,1	1,3	1,3	52,6	10,0	18,6
	مجموع	27,1	14,3	7,4	7,2	53,7	27,6	49,8
2008	ذكور	15,3	8,2	7,1	6,9	53,7	46,3	83,5
	إناث	15,1	8,0	1,7	1,6	53,0	11,3	20,9
	مجموع	30,4	16,2	8,8	8,5	54,2	28,9	51,9
2009	ذكور	16,14	8,94	7,1	6,9	28,24	46,9	84,9
	إناث	15,51	8,82	1,8	1,7	27,86	11,7	22,7
	مجموع	31,65	17,77	8,9	8,6	56,14	58,6	52,6
2010	ذكور	16,56	9,25	7,2	7,0	28,47	47,6	86,2
	إناث	15,92	9,11	1,8	1,8	28,04	12,3	24,6
	مجموع	32,48	18,36	9,0	8,8	56,52	59,9	52,8
2011	ذكور	16,98	7,85	7,3	7,1	23,55	48,2	87,9
	إناث	16,35	9,40	1,8	1,8	28,20	12,8	25,3
	مجموع	33,33	17,25	9,1	8,9	51,75	61,0	52,9
2012	ذكور	17,41	9,88	7,3	7,2	28,88	48,7	89,1
	إناث	16,78	9,69	1,9	1,9	28,33	13,3	25,9
	مجموع	34,20	19,57	9,2	9,1	57,22	62,0	52,6
2013	ذكور	24,37	10,20	7,4	7,3	29,06	49,2	90,8
	إناث	10,72	9,99	1,9	2,0	28,46	13,7	27,3
	مجموع	35,09	20,20	9,3	9,3	57,56	62,9	52,9
2015	ذكور	18,65	10,47	7,4	7,4	28,36	50,6	92,3
	إناث	18,27	10,58	2,0	2,1	28,65	14,2	29,1
	مجموع	36,93	21,05	9,4	9,5	57,01	64,8	53,0

المصدر: 1- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد ، كانون الأول 2009 .

2- أرقام السنوات 2009 – 2015 من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء

وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة ، العراق .

المبحث الثالث / توظيف واستثمار فرص الهبة الديموغرافية في العراق

يمكن توظيف واستثمار فرص الهبة الديموغرافية في العراق من خلال تحقيق العناصر الآتية :

1.3 ، إطار ملائم لبيئة تشريعية ومؤسسية جاذبة ،

أن توفير بيئة تشريعية ومؤسسية لإيجاد مناخ جاذب للاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية يعد من الأمور الأساسية لتنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية والخدمية، فعلى الرغم من وجود قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته، إلا أنه عند تطبيقه يصطدم بعقبات وعراقيل كثيرة منها موضوع يتعلق بملكية الأراضي والتداخل ما بين المحافظات والوزارات ووجود البيروقراطية والتعقيدات في الإجراءات، إن توفير مناخ ملائم للاستثمار من الناحية التشريعية والقانونية يجب أن يشمل منح المستثمرين العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية غير كافية لوحدها لتشجيع المستثمرين، إذ لابد من التأكيد على وجود نظام قانوني واضح ومبسط يعترف بالحقوق ويوفر الحماية لها ويكون مدعوماً بنظام قضائي عادل وسريع، كذلك ينبغي ضمان عمل المؤسسات العامة بفاعلية وكفاءة لضمان نشوء بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية بحيث يتزامن تطوير المؤسسات وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع هذا التطور الاستثماري في التنمية الاقتصادية، فإذا لم يرافق الكفاءة الاقتصادية ، كفاءة اجتماعية وأخرى مؤسسية فإن هذا سيؤثر سلباً في عملية التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات في دول جنوب شرق آسيا ذات كفاءة عالية ودرجة الترهل فيها تكاد تكون معدومة ، فقد عكست تجربتها تميز النظام المؤسسي والإدارة العامة بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة والمهارات والقدرات الإدارية العليا. (16)

2.3 ، تمكين السلطات المحلية : الحكم الرشيد ،

تشكل عملية تمكين السلطات المحلية وتحقيق اللامركزية على المستوى المحلي إحدى أهم النظم التي يمكن من خلالها تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة الشؤون العامة المحلية وتقديم الخدمات من ناحية وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في مسألة صنع واتخاذ القرارات المحلية من ناحية أخرى، كما أنه من غير تطبيق اللامركزية لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع، لاسيما مع تنامي عدد السكان من ناحية، وندرة أو سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى. فالإدارة الرشيدة تسهم في تحسين نوعية حياة المواطن بقيامها بتعزيز حكم القانون بسن التشريعات الملائمة وفي توزيع الموارد المالية بشكل يضمن التوازن بين الجوانب المادية والبشرية ويضمن كفاءة المساءلة في مجال الإنفاق وزيادة وعي الجمهور بمسائل السكان والتنمية، وكذلك بخلق المناخ المناسب الذي يشجع على التمكين واستدامة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع المتصلة بالسكان والتنمية .

إن الحكم الصالح من منظور التنمية البشرية هو الحكم الديمقراطي القائم على المبادئ الآتية والتي تشكل في مجملها متطلباً ضرورياً لاستثمار الهبة الديموغرافية :

أ-تلبية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحاجات الناس وتطلعاتهم في مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل.

ب-يعد تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي عنصراً أساسياً لتحقيق رفاه المجتمع المحلي وتعزيز الهوية والانتماء المجتمعي بحيث يكون للمواطن القدرة على المشاركة بشكل فاعل .

ج- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية له .

ح-أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون. بهذا المعنى يعد مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، وقد تم إدخاله بدلالته هذه كمكون أساسي من مكونات التنمية البشرية التي يتبناها ويسعى إلى تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدامه لمفهوم المشاركة، إذ يركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية على ثلاثة مكونات رئيسة له هي: تنمية الإنسان، والتنمية لأجل الإنسان، والتنمية بالإنسان.

خ- إخضاع صانعي القرار للمساءلة.

د-توفر الشمولية والعدالة في القوانين والمؤسسات والممارسات التي تنظم وتحكم التفاعلات الاجتماعية.

و- عد المرأة شريكا في العملية التنموية عن طريق المشاركة وتوفير فرص العمل في المجالين الخاص والعام.

3.3. تنمية الموارد البشرية.

يمثل مصطلح التنمية البشرية المستدامة أهمية كبيرة وركيزة فكر تنموي في معظم البلدان ويعد من أهم أسباب نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا، إذ يعد الاهتمام بالبشر أحد أهم محاور التنمية بدلاً من حصر اهتمامات التنمية في الهياكل المادية والإنتاجية، إلا أن الاهتمام بالإنسان كمورد وعنصر إنتاجي والسعي لزيادة قدراته الصحية والتعليمية وتعميق مهاراته الإنتاجية ليسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، لم يحظ بالاهتمام الكافي في العراق .

فعلى الرغم من تبني خطط التنمية في العراق خلال السبعينيات والثمانينيات لقضايا التنمية البشرية من خلال العديد من الخطط والبرامج التعليمية والصحية، إلا أنها لم تتضمن رؤية مستقبلية وتوصيات تستهدف الموازنة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لضمان استدامة التنمية عن طريق السعي إلى تخفيض النمو السكاني، ويعود السبب في ذلك إلى أن آراء المخططين في تلك الحقبة ركزت على وفرة موارد العراق النفطية، لذا فإن العراق بحسب رأيهم لن يتعرض لمشاكل اقتصادية أو تنموية ناجمة عن ندرة الموارد .

وعند مقارنة دليل التنمية البشرية في العراق بحسب المؤشر الذي يصدره سنوياً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990 والذي يتراوح بين (0-1)^{*}، يتضح أن العراق لم يحقق تقدماً على مدى

عقود من الزمن ، ففي الوقت الذي سجلت فيه الدول متوسطة التنمية والتي يقع العراق بينها تقدما ملحوظا وتحول بعضها إلى دول عالية التنمية مثل ، الكويت بدليل قيمته (0,891) والسعودية (0,812) والأردن (0,773) ، بلغت قيمة هذا الدليل في العراق (0,623) عام 2006 ، وجاء في المرتبة (128) بعد أن كان في المرتبة (96) عام 1990 وقيمة (0,759)⁽¹⁷⁾. ويعود السبب في ذلك إلى حرب الخليج الأولى ، والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في العام المذكور .

*** 1- مستوى عال من التنمية (من 800،- 1,00) ، 2- مستوى متوسط من التنمية (من 0,500 إلى 0,799)**

3 - مستوى ضعيف من التنمية من 0,00 إلى 0,499

إن استثمار فرصة التحول الديموغرافي وتوظيفها بالشكل الأمثل، لابد أن ترافقه خطط وسياسات تؤكد على تنمية الموارد البشرية في العراق من خلال المحاور الرئيسة الآتية :

3-3-1 : إصلاح النظام التربوي والتعليمي والتأكيد على تحسين المؤشرات التربوية والمتعلقة بنسبة الملحقين بالدراسة الابتدائية ، إذ انخفض معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي إلى (84,8%) عام 2007 بعد أن كان (90,8%) و (90,5%) في عامي 1990 و 1997 على التوالي⁽¹⁸⁾، بينما سجلت معدلات الأمية في العراق ارتفاعا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين ، فضلا عن انخفاض معدلات القراءة والكتابة ، إذ بلغت نسبة الأمية (28%) من إجمالي السكان بعمر 10 سنوات، وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات، وبذلك أسهم ارتفاع معدل الأمية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية، كذلك فقد انعكس ضعف التنسيق بين المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى في ضعف التوافق بين البرامج الدراسية والتطبيقية ومخرجات نظام التعليم واحتياجات ومتطلبات النظام الاقتصادي وبين طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات ولاسيما برامج التعليم التقني. ومن ناحية أخرى ضرورة زيادة حجم الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ضمن الموازنة العامة للدولة، إذ بلغت نسبة الإنفاق على التعليم في بلدان شرق آسيا (25%) من موازنتها العامة.

3-3-2 :التوسع في تحسين الصحة العامة بجانبها الوقائي والعلاجي، فانخفاض وفيات الأطفال الرضع والأطفال الرضع دون سن الخامسة مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإنسان وانتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة سوف يؤدي إلى التعجيل في التغيرات الديموغرافية وزيادة النمو الاقتصادي .

3-3-3 : تطبيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية وجوانب الإنتاج والأنشطة المدرة للدخل كافة وفي التعليم والصحة .

4.3.3. الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة لفرص العمل.

يشكل حل مشكلة البطالة إحدى أهم التحديات التنموية التي تواجه العراق خلال المدة القادمة نظرا للتغيرات الديموغرافية الجارية وزيادة أعداد السكان في سن العمل، إذ تعد البطالة مشكلة كبيرة في أية دولة، لاسيما بطالة الشباب، ومن أهم الأسباب التي تقف وراءها هو الاختلاف بين خصائص قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل سواء كانت من حيث الكم أو النوع. ما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لهذه المشكلة، لاسيما أن البطالة تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية تلحق أضرارا بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد البطالة أحد أهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات التنموية ومؤشرا على فشل وعدم تكامل سياسات التعليم والتأهيل والتدريب، فضلا عن عمليات الاستثمار والتكنولوجيا. ومن أهم أسباب هذه الظاهرة ما يأتي

أ- تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية .

ب- محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وهيمنة الدولة على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فاعل في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد فيسوق العمل.

ج- انخفاض جودة التعليم ونوعيته، إذ يتوجه غالبية الشباب إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعياً للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والمخصصات التقاعدية ، بينما يفتقر النظام التعليمي في العراق إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعد من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل.

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها والاستعداد لدخول أعداد كبيرة من العاملين إلى سوق العمل، الاهتمام بإقامة مشروعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، لاسيما الصناعية منها، بعدما حققه هذا القطاع باقتصادات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشرات الاقتصاد، وتفاعله وتكيفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد فيه ،واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل. إلا أن الجوانب التنظيمية والقانونية والمالية والتسويقية تبقى من أهم المعوقات التي تقف أمام هذه المشروعات .

وتشير البيانات الصادرة من وزارة التخطيط إلى انخفاض عدد المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق من (77167) منشأة عام 2000 إلى (10088) منشأة عام 2005 ، أما فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية المتوسطة فقد انخفضت أعدادها من (156) منشأة عام 2000 إلى (76) منشأة عام 2005⁽¹⁹⁾

وبالرغم من أن معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب شهد انخفاضا تدريجيا خلال المدة (2004-2015)، إلا أن هذه المشكلة تبقى من أكثر المشاكل التي تمثل عائقا في استثمار التغيرات الديموغرافية المقبلة .

الاستنتاجات . Conclusions

- 1- إن اتجاهات التحول الديموغرافي والتغيرات في التركيب العمري للسكان في العراق نتيجة انتقال أعداد السكان في الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) إلى فئة السكان في سن العمل مع الارتفاع البسيط في فئة كبار السن، تشير إلى أن العراق سيكون قريبا خلال السنوات القليلة القادمة من نطاق الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية).
- 2- تعد ظاهرة الهبة الديموغرافية ظاهرة مؤقتة ولن تستمر طويلا (جيل تقريبا)، إذ تشير التجارب الدولية إلى أنها تمثل مشروعا تنمويا يؤدي إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية وزيادة معدلات التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة والفقر .
- 3- لا يزال أمام العراق طريقا في غاية الأهمية والحساسية خلال السنوات القادمة في تفعيل السياسات السكانية والتعليمية والخدماتية والصحية فيما يتعلق بتوجيه المجتمع ثقافيا وسلوكيا في التأكيد على مواصلة الاتجاهات الحالية في خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة، فضلا عن خفض معدلات الخصوبة الكلية لغاية الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية .
- 4- إن ضعف فرص العمل المتاحة ومعدلات البطالة الحالية (بالرغم من انخفاضها التدريجي في السنوات القليلة الماضية)، فضلا عن ضعف دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وضعف سياسات الاستثمار والادخار تمثل أهم التحديات والعقبات التي سيواجهها العراق في عملية توظيف واستثمار الهبة الديموغرافية في السنوات القليلة القادمة .

التوصيات : Recommendations

- 1- ضرورة وجود الدعم والإرادة السياسية لهذه الظاهرة والتي تحتاج إلى تبني سياسات سكانية عقلانية رشيدة هدفها تحقيق الانخفاض التدريجي في معدل نمو السكان ومعدل الخصوبة الكلي على المدى الطويل ليتسنى للعراق التمهيد في الدخول لمرحلة الهبة الديموغرافية .
- 2- العمل على تحقيق التوافق والتنسيق والتكامل بين الخطط والمشاريع التنموية على المستوى المحلي (مجالس المحافظات والمجالس البلدية) من جهة والهيئة العامة للاستثمار، فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى لتوفير المناخ الملائم للاستثمارات، ولإسيما الأجنبية منها لما لها من تأثير إيجابي في تدعيم فرص النمو لاستثمار هذه الظاهرة .
- 3- توفير قاعدة بيانات سكانية يتم تحديثها بصورة مستمرة من حيث الكم والنوع وعلى كافة المستويات المكانية لما لها من تأثير في وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات السكانية .
- 4- تحقيق نوع من التوازن التنموي المكاني لتحقيق الاستقرار الاجتماعي فيما يتعلق بتوفير الخدمات وتنمية القطاعات الاقتصادية عن طريق سياسات زراعية وصناعية وسياحية تنموية مستدامة .

المصادر والمراجع، Resources & References

- 1-وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، (2011)، حالة سكان العراق 2010، شباط، ص 28.
- 2-Bloom, D., Canning, D., and Malaney, P., "Demographic Change and economic Growth in Asia", Population and Development Review vol. 26, supp. (2000), pp. 257-290 .
- 3- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / الآسكوا ، (2005) ، تقرير السكان والتنمية ، العدد الثاني، نيويورك، ص 36-40 .
- 4-Peterson ,P,Gray , How the coming Age wave will tranform amarica and the world times book , new york , 1999 .
- 5-Bart . j . drnijn, Foundation Demographic Theory , choice process , context, 1999 , p.47 .
- 6- فاضل الأنصاري، (1986)، جغرافية السكان ،دمشق ،جامعة دمشق ،ص 123-125 .
- 7-Joop de Beer and Deven, diversity in family formation , the 2^{ed}· demographic transitaion in belgium and nedtherland , 2000, pp 1-5 .
- 8-وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2010-2014، ص 34 .
- 9- وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سابق، ص 20 .
- 10- وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية ،مصدر سابق ص 35-36 .
- 11- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،(2007)، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ص 40 .
- 12- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2005)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص 16-25 .
- 13- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ، مصدر سابق ، ص 35 .
- 14- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (2008) ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ،اتجاهات الإنجاب وتنظيم الأسرة في العراق، ص 20 .
- 15- تقرير التنمية البشرية الدولية ، 2006 .
- 16- Word Bank, "Development and the Next Generation", World Development Report 2007,Washington. Pge num 4.
- 17- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ،(2008)، بغداد ، العراق .
- 18- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق للسنوات (1993، 2002 ، 2003 ، 2007) .
- 19-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2006)، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ص 2 ، ص 5.